EP

الأمم المتحدة

UNEP/EA.5/L.9

Distr.: Limited
27 January 2022

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الخامسة
نيروبي (مختلط)، 22-26 شباط/فبراير 2021
ومن 28 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس 2022*

مشروع قرار بشأن الحلول القائمة على الطبيعة لدعم التنمية المستدامة**

نص مقدم من الاتحاد الأوروبي

جهة الاتصال: rasa.sceponaviciute@eeas.europa.eu

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

إذ تؤكد على أهمية تعزيز الإجراءات المتعلقة بالطبيعة من أجل تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، واتفاق باريس، وكذلك الأهداف النهائية لاتفاقيات ريو، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث، والتصدي لطوارئ الكوكب، وإذ ترحب بتعهد القادة بشأن الطبيعة: متحدون لعكس مسار فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2030 من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وإذ تدرك أهمية ضمان سلامة جميع النظم الإيكولوجية، فضلاً عن الترابط بين فقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ ورفاهية البشر، بما في ذلك الصحة والروابط المتداخلة مع التلوث والحاجة إلى معالجة هذه القضايا بطريقة شاملة ومتكاملة في القرارات المتعلقة بالسياسة والتخطيط على الصعيدين الوطني والمحلي، وكذلك ضمن إطار البحار الإقليمية والإدارة المتكاملة لموارد المياه، بما في ذلك في سياق عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية.

وإذ تشدد على الضرورة الملحة للتصدي للتحديات المتعددة المتعلقة بالتنمية المستدامة، ولا سيما فقدان التنوع البيولوجي، وتدهور النظم الإيكولوجية البرية والبحرية، وتغير المناخ وما يرتبط به من كوارث وآثار، وإزالة

* وفقاً للمقررين اللذين اتُخذا في اجتماع مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة المعقود في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 والاجتماع المشترك لمكتبي جمعية الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثلين الدائمين المعقود في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، من المتوقع أن تُرفع الدورة الخامسة لجمعية البيئة في 23 شباط/فبراير 2021 وتُستأنف في اجتماع حضوري في شباط/فبراير 2022.

** هذه الوثيقة لم تُحرر رسمياً.

الغابات، وتدهور الغابات وتجزئتها، والتلوث، وظهور أمراض حيوانية جديدة، وكذلك زيادة الفقر والظلم وعدم استقرار أنظمتنا الاقتصادية.

وإذ تؤكد على أن أحد المجالات الرئيسية للتعاون وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالطبيعة يتمثل في تنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة، التي تحقق في الوقت نفسه منافع متعددة من قبيل، على سبيل الذكر لا الحصر، وقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره، وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته والقدرة على الصمود أمامه، وكذلك لتحقيق الأمن المائي وإدارة المياه، وحماية السواحل والحماية البحرية وإدارة الموارد، ورفاهية البشر، والأمن الغذائي، والنظم الغذائية المستدامة، وتحسين إدارة المخاطر من أجل بناء القدرة على الصمود، ومنع الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية وتقليلها وإدارتها في السياقين الريفي والحضري على حد سواء.

وإذ تشدد على أهمية الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مع الإدراك التام بضرورة وجود نظم إيكولوجية قادرة على الصمود لتأمين وتعزيز التنوع البيولوجي، والتخفيف من حدة تغير المناخ وآثاره والتكيف معه وبناء القدرة على الصمود أمامه، ورفاهية البشر، بما في ذلك الصحة، *وإذ تشدد على* ضرورة توسيع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة واستخدامها.

وإذ تدرك طبيعة الحلول القائمة على الطبيعة التي تتسم بالفعالية من حيث التكلفة والكفاءة لتقديم حلول للأزمات العالمية المترابطة المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، مع كفالة الضمانات الاجتماعية والبيئية.

وإذ تؤيد ضرورة تسريع تنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة كمكوّن حيوي لتحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بشكل مشترك، بدعم من نتائج مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (مؤتمر الأطراف السادس والعشرون)، ومعالجة الأزمات المترابطة المتعددة المتمثلة في تغير المناخ، وتدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، والآثار الصحية ذات الصلة، وهي تحديات عاجلة ومشتركة يواجهها المجتمع الدولي.

وإذ تؤكد من جديد على الحاجة إلى وجود خطط انتعاش أخضر ومرن من جائحة كوفيد-19 تدعم الإدارة المستدامة للبيئة والطبيعة.

1 - *توافق على* أن الحلول القائمة على الطبيعة هي إجراءات لحماية النظم الإيكولوجية الطبيعية أو المُعدلة وإدارتها على نحو مستدام واستعادتها، تعالج التحديات المجتمعية بشكل فعال وقابل للتكيف، وتحقق في الوقت نفسه رفاهية الإنسان، وقدرة النظم الإيكولوجية على الصمود ومنافع التنوع البيولوجي. وهي مصممة لمواجهة تحديات مجتمعية رئيسية، من قبيل فقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وتدهور الأراضي، والأمن الغذائي، ومخاطر الكوارث، والتنمية الحضرية، والأمن المائي، فضلاً عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وصحة الإنسان ومجموعة كبيرة من خدمات النظم الإيكولوجية، مع تطبيق الضمانات الاجتماعية والبيئية، والاعتماد على الضمانات القائمة ذات الصلة، بما في ذلك تلك الواردة في اتفاقيات ريو.

2 - *تدرك* بأنه يمكن النظر في نُهج محددة قائمة على النظم الإيكولوجية في إطار المفهوم الشامل الأوسع نطاقاً للحلول القائمة على الطبيعة، *وتوافق على* أن الحلول القائمة على الطبيعة لا تحل محل ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن إزالة الكربون، وخفض الانبعاثات، والتكيف مع تغير المناخ وآثاره والقدرة على الصمود أمامها، ولكنها مطلوبة إلى جانب هذه الجهود وداعمةً لها.

3 - *تشدد على* ضرورة تعزيز فهم الحلول القائمة على الطبيعة وتسريع تنفيذها في البر والبحر على السواء.

4 - *تطلب* إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، استناداً إلى الأعمال والمبادرات والمنصات القائمة من خلال التعاون الوثيق مع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة، ما يلي:

(أ) رسم خرائط لأفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بالحلول القائمة على الطبيعة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وتبادل الحلول المبتكرة، بما في ذلك البنى التحتية الخضراء والزرقاء، القابلة للتطوير والتكرار والتكييف مع مجموعة متنوعة من البيئات الحضرية أو الريفية؛

(ب) تناول دور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والشباب والمجتمعات الأصلية والمحلية، في عمليات تحديد وتصميم وتنفيذ ورصد الحلول القائمة على الطبيعة، بالإضافة إلى تطبيق الحلول القائمة على الطبيعة على الصعيد المحلي؛

(ج) تقديم إرشادات للدول الأعضاء بشأن إمكانيات دمج الحلول القائمة على الطبيعة ضمن السياسات القطاعية على جميع المستويات، بما في ذلك فيما يتعلق بالتنمية والتخطيط في المناطق الحضرية والريفية؛

(د) إذكاء الوعي بالحلول القائمة على الطبيعة من خلال إدراج أساليب مبتكرة وبناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال؛

(هـ) تقديم المزيد من الأدلة بشأن الحالة الاقتصادية لتوسيع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة؛

(و) وضع توصيات للدول الأعضاء لتسريع وتيرة تنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة وتعميمها والتعاون المتعدد التخصصات، والاعتماد على المبادئ التوجيهية القائمة بالفعل وقرارات الأمم المتحدة وأفضل الممارسات، مع مراعاة الطبيعة الشاملة للحلول القائمة على الطبيعة؛

(ز) تطوير منصة معرفية عالمية لتقاسم الابتكارات وأفضل الممارسات المتعلقة بالحلول القائمة على الطبيعة والتي تستند إلى المنصات القائمة للحلول القائمة على الطبيعة،[1] *وتطلب إلى* المديرة التنفيذية أن تقدم تقريراً عن النتائج لكي تنظر فيه الدول الأعضاء بحلول [الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة]؛

5 - *تدعو* الدول الأعضاء والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، إلى دعم استخلاص المعارف والأساليب ذات الصلة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي أثبتت فعاليتها في الحفاظ على توازن بين حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام ورفاهية البشر، بموجب موافقة حرة مسبقة عن علم للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

6 - *تدعو* الدول الأعضاء إلى الاستثمار في التثقيف، والاتصال، وإذكاء الوعي، والبحث والتطوير، وتعزيز التعاون الإقليمي للاستفادة من الابتكارات في الحلول القائمة على الطبيعة، ولا سيما فيما يتعلق بالتخطيط المتعدد المستويات للبنية التحتية الخضراء والزرقاء الوظيفية، بما في ذلك الاستعاضة عن البنى التحتية الرمادية ببنى تحتية خضراء وزرقاء، ودمج التخطيط الحضري والريفي وإدارة البنية التحتية؛

7 - *تدعو* المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى دعم الدول الأعضاء في الحصول على تمويل مستدام للحلول القائمة على الطبيعة واقتراح معايير لدعم الاستثمارات المستدامة في الحلول القائمة على الطبيعة، *وتدعو* المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى رسم خرائط للأدوات الاقتصادية والمالية الممكنة (الإعانات والمِنح وخطط الاستثمار) لتعزيز تنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة على نطاق واسع، بما في ذلك التعاون مع آليات مالية من قبيل مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف، وكذلك مع القطاع الخاص والقطاع المالي، *وتشدد على* أهمية تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر، بما في ذلك القطاعين العام والخاص، وزيادة جودتها وإمكانية الوصول إليها وكميتها، لتقديم منافع للطبيعة على سبيل المثال من خلال الحلول القائمة على الطبيعة؛

(1) يمتلك برنامج الأمم المتحدة منصة للمساهمات المتعلقة بالحلول القائمة على الطبيعة (https://www.unenvironment.org/nbs-contributions-platform).

8 - *تقر* بإعلان القادة المعتمد في غلاسكو بشأن الغابات واستخدام الأراضي والتعهد العالمي المقابل بشأن تمويل الغابات من أجل دعم التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه وتعزيز التعاون لوقف فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي وعكس مسارهما بحلول عام 2030، بما في ذلك من خلال معالجة الدوافع المنهجية لفقدان الغابات، والتمكين من حفظ الغابات وإدارتها واستخدامها بشكل مستدام واستعادتها في البلدان المؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال عدة أمور من بينها تمويل المدفوعات القائمة على النتائج والتعاون التقني والمالي لبناء القدرات التي تدعم وتعزز ما يلي:

(أ) حوكمة الغابات والأراضي، وبيان حيازة الأراضي وحقوق الغابات لدى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

(ب) سلاسل الإمداد الزراعية المستدامة الخالية من أنشطة إزالة الغابات، بما في ذلك نظم الشفافية وإمكانية التتبع والنزاهة، ووضع معايير الاستدامة وتنفيذها بفعالية – بالاستناد إلى الاتفاقات الدولية وخطط إصدار الشهادات القائمة بالفعل – وزيادة توافر التمويل لأصحاب الحيازات الصغيرة والحراجة المجتمعية، من أجل تحسين سبل العيش ودعم الانتقال إلى الاستثمارات الحرجية الطويلة الأجل والممارسات المستدامة؛

(ج) الأسواق المالية المستدامة والخالية من أنشطة إزالة الغابات، وحشد استثمارات خاصة كبيرة في الإدارة المستدامة للغابات، وحماية الغابات، والزراعة المستدامة الخالية من أنشطة إزالة الغابات؛

(د) استعادة المناظر الطبيعية الواسعة النطاق والمحافظة على الغابات؛

(هـ) الإجراءات الرامية إلى الحد من جرائم الغابات وحرائق الغابات؛ وكلها ضرورية لحماية الأشخاص وسبل العيش، والحفاظ على النظم الإيكولوجية الحيوية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره.

9 - *تشدد على* أهمية تحسين رصد الحلول القائمة على الطبيعة، بما في ذلك تطبيق تقييمات الفعالية من حيث التكلفة والتقييمات الأخرى ذات الصلة التي تستخلص الفوائد البيئية والمجتمعية والاقتصادية بشكل كامل، بالتآزر مع النظم القائمة لرصد البيئة وتغير المناخ، وتدعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمؤسسات العلمية والدول الأعضاء إلى تعزيز التنسيق بشأن هذه المسألة من خلال التعاون في الحلول الاجتماعية والتكنولوجية والرقمية المبتكرة، بما في ذلك استخدام البيانات والتحليل المكاني بطريقة متكاملة؛

10 - *تدعو إلى* تطوير مجتمعات خضراء، وشمولية، ومستدامة، وقادرة على الصمود في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، مع مراعاة ضرورة منع زيادة المخاطر والصراعات المرتبطة بتغير المناخ، والدوافع المباشرة وغير المباشرة لفقدان التنوع البيولوجي، والتحضر، والاستهلاك المفرط والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، والحاجة إلى إدارة متكاملة ومستدامة للمحيطات والأراضي تعزز الكفاءة في استخدام الموارد، والتنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية القادرة على الصمود، من خلال إدراج استخدام الحلول القائمة على الطبيعة.